المعارف السبع الضرورية

إدغار موران

ترجمة حماني أقفلي وعز الدين الخطابي

استجابة لطلب منظمة اليونسكو، وضع إدغار موران نصا حول «المعارف الضرورية» لبناء المستقبل؛ وهو نص ضمنه خلاصة أفكاره حول التربية، حيث يعتبر أن إصلاح التعليم وإصلاح الفكر يخضعان لترابط عضوي محكم. يعيد موران تحديد غايات العملية التعليمية موضحا التلازم الذي يجب أن يقوم بين نقل المعارف والمهارات إلى الناشئة، وبين تعليمها شروط الوجود الإنساني، ومواجهة مختلف مظاهر اللايقين والتدرب على لعب دور المواطن المشارك.

عمى المعرفة: الخطأ والوهم

- من المثير للانتباه أن تصاب التربية، وهي التي تسعى إلى توصيل المعارف، بالعمى فيما يخص ماهية المعرفة الإنسانية وأجهزتها وأعطابها وصعوباتها ونزوعها الطبيعي نحو الخطأ والوهم، وألا تهتم إطلاقا بتعريف ماهية المعرفة.
- وبالفعل، فإنه لا يمكن اعتبار المعرفة أداة جاهزة يمكن استعمالها دون فحص طبيعتها. لذلك، يجب أن تبرز معرفة المعرفة باعتبارها ضرورة أولية تعد لمواجهة أخطار الخطأ والوهم الدائمة التي تشوش على الذهن البشري باستمرار. إن الأمر يتعلق بتسليح كل ذهن لخوض المعركة الحيوية من أجل الوضوح.
- لهذا صار من الضروري أن ندخل وننمي في التعليم دراسة الخصائص الدماغية والذهنية والثقافية للمعارف الإنسانية، وكذا عملياتها وصيغها والاستعدادات النفسية والثقافية التي تعرضها لخطر الوقوع في الخطأ والوهم.

مبادئ معرفة ملائمة

- هناك مشكل أساس، يتم تجاهله دائما، وهو ضرورة بلورة معرفة قادرة على إدراك المشاكل العامة والأساسية حتى تندرج فيها المعارف الجزئية والمحلية.
- إن هيمنة المعرفة المجزأة حسب التخصصات تجعلنا غير قادرين على ربط الأجزاء بالكليات. يجب أن يحل محل هذا النمط

من المعرفة نمط آخر قادر على إدراك موضوعاته في إطارها العام والمركب وفي إطار المجموعات التي تنتمي إليها.

- من الضروري، أيضا، تنمية القدرة الطبيعية للفكر البشري على وضع كل معلوماته في إطار معين وفي مجموعة. ولا بد من تدريس الطرائق التي تمكن من إدراك العلاقات والتأثيرات المتبادلة في الأجزاء والكل ضمن عالم معقد.

تعليم الوضعية البشرية

إن الكائن البشري هو، في الوقت نفسه، كائن فيزيائي وبيولوجي ونفسي وثقافي واجتماعي وتاريخي. هذه الوحدة المعقدة للطبيعة البشرية هي التي تم تفكيكها وتفتيتها في التعليم عبر المواد التخصصية. ومن المستحيل اليوم أن نتعلم معنى الكائن البشري في الوقت الذي يجب على كل واحد منا، أينما كان، أن يعرف ويعي، في آن واحد، الخاصية المعقدة لهويته الخاصة وللهوية التي يشترك فيها مع الآخرين.

- لهذا يجب أن تكون الوضعية الإنسانية موضوعا أساسيا لكل تعليم.

- ويبين هذا الفصل كيف يمكن، انطلاقا من التخصصات الحالية، أن نتعرف على الوحدة البشرية وتعقيدها،

يعد إدغار موران من كبار المفكرين الفرنسيين المعاصرين. عمل طويلا مديرا للبحوث بالمركز الوطني للبحث العلمي، كما ركز نشاطه الفكري على محاولة تجاوز الحدود الإبستمولوجية الفاصلة بين مختلف الميادين المعرفية، واستجلاء مختلف أبعاد الواقع في تعقده ووحدته. اشتغل زهاء عقدين من الزمن (1977-1991) لبناء مشروع إيبستيمولوجي يتوخى إصلاح الفكر، وأصدر ثماره ضمن كتابه (*Méthode*) المنشور في خمسة مجلدات. كما نشر العديد من المؤلفات ترجم بعضها إلى العربية. وقد سبق أن صدرت ترجمة مغربية لكتيبه

Les sept savoirs nécessaires à l'éducation du futur, Unesco, 1999.

أنجزها كل من عزيز لزرق ومنير الحجوجي، تحت عنوان : «تربية المستقبل : المعارف السبع الضرورية لتربية المستقبل» دار توبقال، 2002.

نذكر من مؤلفاته الأخرى العناوين الآتية :

- *Le Cinéma ou l'homme imaginaire*, Minuit, 1956.
- *Le paradigme perdu : la nature humaine*, Seuil, 1973.
- *Introduction à la pensée complexe*, ESF, 1990.
- *La complexité humaine*, Flammarion, 1994.
- *La tête bien faite*, Seuil, 1999.

وذلك بتجميع وتنظيم المعارف المشتتة في علوم الطبيعة والعلوم الإنسانية والأدب والفلسفة ؛ وأن نبين الارتباط الوثيق بين وحدة كل ما هو بشري وتنوعه.

تعليم الهوية الأرضية

- إن مصير سكان كوكبنا الأرضي، الذي أصبح من الآن فصاعدا مصيرا مشتركا، هو إحدى الحقائق التي يتجاهلها التعليم. فمعرفة التطورات الحاصلة على صعيد هذا الكوكب، والاعتراف بالهوية الأرضية، يجب أن يكونا أحد موضوعات التعليم الجوهرية.
- يجب تعليم تاريخ "العصر العالمي"، الذي بدأ بالتواصل بين جميع القارات في القرن السابع عشر. يجب أن نبين كيف أصبحت كل أجزاء العالم متضامنة فيما بينها، دون إخفاء أشكال الاضطهاد والهيمنة التي دمرت البشرية، ولا تزال.
- يجب أن نشير إلى تعقيد الأزمة العالمية التي طبعت القرن العشرين، وأن نبين أن جميع البشر يواجهون اليوم مشاكل الحياة والموت نفسها، وأن مصيرهم مصير مشترك.

مواجهة اللايقينيات

- لقد أكسبتنا العلوم يقينيات كثيرة، ولكنها كشفت لنا كذلك، خلال القرن العشرين، عددا لا حصر له من مجالات اللايقين. ويجب أن يتضمن التعليم تدريس الأمور غير اليقينية التي ظهرت في العلوم الفيزيائية (الميكرو-فيزياء، الدينامو-حرارية، الكوسمولوجيا) وعلوم التطور البيولوجي، والعلوم التاريخية.
- يجب تدريس مبادئ الاستراتيجية التي تمكن من مواجهة كل ما هو محتمل، وغير متوقع، وغير يقيني قصد اكتساب القدرة على التحكم فيه، وتغيير مساره، اعتمادا على المعلومات المكتسبة أثناء الفعل. يجب أن نتعلم الإبحار في محيط اللايقين اعتمادا على أرخبيلات اليقين.
- إن عبارة الشاعر اليوناني **يوربيديس**، التي تعود إلى خمسة وعشرين قرنا مضت، والتي تقول: «إن المتوقع لا يقع، والله يفتح الباب لغير المتوقع» قد صارت اليوم راهنية أكثر من أي وقت مضى. فالتخلي عن التصورات الحتمية للتاريخ البشري، وهي تصورات كانت تعتقد أنها قادرة على التنبؤ بالمستقبل، وفحص الأحداث الكبرى التي عرفها قرننا هذا والتي كانت كلها غير متوقعة، وكذا الطابع المجهول

للمغامرة الإنسانية، كل ذلك يحثنا على إعداد الأذهان للتحسب لما هو غير متوقع قصد مواجهته. من الضروري أن يتخندق المكلفون بالتعليم في المواقع الأمامية للايقين عصرنا هذا.

تعليم الفهـم

- إن الفهم هو، في الوقت نفسه، وسيلة وغاية التواصل البشري. لكن التربية على الفهم غائبة عن تعليمنا. فكوكبنا الأرضي يتطلب تفاهمات متبادلة في جميع الاتجاهات. ونظرا لأهمية التربية بالنسبة للفهم على جميع المستويات التربوية، وفي كل سن، فإن تنمية الفهم يستلزم إصلاحا للعقليات. وذلك هو ما يجب أن تنجزه التربية في المستقبل.

- إن الفهم المتبادل بين البشر، أقرباء كانوا أم أجانب، يعد من الآن فصاعدا أمرا حيويا لإخراج العلاقات البشرية من حالتها الهمجية المتسمة بعدم التفاهم.

- ومن هنا تأتي ضرورة دراسة عدم التفاهم لمعرفة جذوره وصيغه ونتائجه. وتزداد ضرورة تلك الدراسة بقدر ما تتجاوز أعراض هذه الظاهرة لتنصب على جذورها، أي على كراهية الأجانب وعلى الاحتقار والحقد. وستشكل تلك الدراسة، في الآن نفسه، إحدى الركائز الصلبة للتربية على السلم.

إيتيقا النوع البشري

- يجب على التعليم أن يؤدي إلى ما يمكن تسميته "بالأنتروبو- إيتيقا"، وذلك بمراعاة الطابع الثلاثي للوضعية البشرية، بوصفها تفاعلا بين الفرد والمجتمع والنوع.

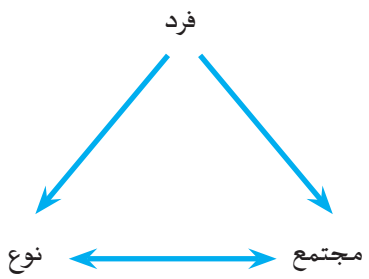

بهذا المعنى، تستلزم إيتيقا النوع في علاقتها المتبادلة بالمجتمع، المراقبة المتبادلة بين المجتمع والفرد، أي مراقبة الفرد للمجتمع والمجتمع للفرد. وتلك هي الديمقراطية. أما إيتيقا الفرد في علاقته بالنوع، فهي دعوة، في القرن الحادي والعشرين، إلى التضامن بين كل سكان الأرض.

- يجب أن تتشكل الإيتيقا في الأذهان انطلاقا من الوعي بأن الكائن البشري هو فرد ينتمي إلى مجتمع وإلى نوع.

كل واحد منا يحمل في ذاته هذا الواقع. لذلك، يجب على كل تنمية بشرية أن تشمل، في الوقت نفسه، تنمية الاستقلالية الفردية، والمشاركة المجتمعية، والوعي بالانتماء للجنس البشري.

- انطلاقا من كل هذا، تبرز الخطوط الرئيسة لغايتين أخلاقيتين وسياسيتين كبيرتين وخاصتين بالألفية الجديدة، هما إقرار علاقة مراقبة متبادلة بين الأفراد والمجتمع بواسطة الديمقراطية، وتحقيق الإنسانية في ظل مجتمع عالمي. ويجب ألا يقتصر التعليم على تنمية الوعي بأن الكرة الأرضية هي وطننا جميعا ؛ يجب أن يمكننا، أيضا، من ترجمة ذلك الوعي إلى إرادة تحقيق المواطنة الأرضية.

إتيقا النوع البشري : يتضمن التصور المعقد للجنس البشري، كما سبق أن رأينا، الثالوث التالي :

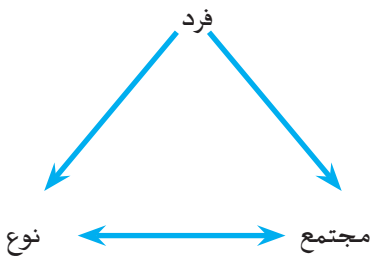

- ليس الأفراد مجرد نتاج لعملية إعادة إنتاج الجنس البشري، لأن تلك العملية نفسها هي من إنتاج الأفراد، وتتكرر مع كل جيل. إن التفاعلات المتبادلة بين الأفراد تخلق المجتمع، وبفعل رجعي، يؤثر هذا، بدوره، في الأفراد. وتنبثق الثقافة، في مدلولها النوعي، من تلك التفاعلات المتبادلة. وتتشارك الثقافة والتفاعلات التي أنتجتها في عملية إنتاج المجتمع والأفراد.

- هكذا، تظل عناصر هذا الثالوث (الفرد، والمجتمع، والنوع) متلازمة وغير قابلة للانفصال، بل وتتشارك في إنتاج بعضها البعض. فكل عنصر من هذه العناصر، هو وسيلة وغاية بالنسبة للآخرين، إلا أنه لا يمكن لأي واحد منهم أن يكون، بمفرده، الغاية العليا لهذا الثالوث. يشكل هذا الأخير، بكل مكوناته، غايته الخاصة. وتبعا لذلك، يستحيل الفصل بين هاته الهيئات الثلاث : فكل تطور للجنس البشري يقترن بتطور الأفراد المستقلين، والمساهمات الجماعية، والشعور بالانتماء إلى هذا النوع نفسه. وداخل هذا الثالوث المعقد ينبثق الوعي.

لهذا، يتعين اعتبار الإتيقا الخاصة بالإنسان، أي الأنثربو- إتيقا، بمثابة حلقة ذات ثلاثة

عناصر هي : الفرد والمجتمع والنوع. من تلك الإيتيقا، ينبثق وعينا وفكرنا الإنساني الخاص والمتميز. وذلك هو أساس الأنثربو-إتيقا أو إتيقا النوع البشري.

- وتلك الإيتيقا هي عبارة عن قرار واع ونير بخصوص :
- تحمل تبعات الوضعية البشرية المتضمن للعناصر الثلاثة (فرد، مجتمع، نوع) في كل ما تتسم به كينونتنا من تعقيد،
- تحقيق إنسانيتنا في ذواتنا وداخل وعينا الشخصي،
- تحمل مسؤولية المصير الإنساني بمتناقضاته وامتلائه،
- تطالبنا الأنثربو-إتيقا بالاضطلاع بالمهمة الأنثربولوجية لهذه الألفية المتمثلة في :
  - العمل من أجل أنسنة الإنسانية،
  - القيام بالقيادة المزدوجة للكوكب الأرضي المتمثلة في الخضوع للحياة وقيادتها في نفس الآن،
  - تحقيق الوحدة الكونية داخل التنوع،
  - احترام هوية الغير واختلافه،
  - تنمية إيتيقا التضامن،
  - تنمية إيتيقا الفهم.

هكذا، فإن الأنثربو-إيتيقا تقتضي الأمل في تحقق الإنسانية بمثابة وعي ومواطنة كونية. وهي تستوجب، ككل إتيقا، الطموح، والإرادة، والمراهنة على ما ليس مؤكدا ؛ إنها بمثابة وعي فردي يتجاوز فرديته.

حلقة التفاعل بين الفرد والمجتمع: تعليم الديمقراطية

- الفرد والمجتمع في حاجة إلى بعضهما البعض. وتمكن الديمقراطية من إقرار علاقة غنية ومعقدة بين هذين الطرفين تسمح لهما بالتعاون، وانفتاح بعضهما على بعض، والخضوع للتنظيم والمراقبة المتبادلين. وتتأسس الديمقراطية على مراقبة جهاز السلطة من قبل الخاضعين لمراقبة ذلك الجهاز أنفسهم، وتقلص، تبعا لذلك، من حجم الاستعباد (الذي تحدده سلطة لا تخضع لردة فعل من تستعبدهم). وبهذا المعنى، تعتبر الديمقراطية أكثر من نظام سياسي ؛ فهي بمثابة تجدد مستمر لحلقة معقدة ذات مفعول رجعي : فالمواطنون ينتجون الديمقراطية، والديمقراطية تنتج المواطنين.

• وعلى العكس من المجتمعات الديمقراطية التي تقوم بوظائفها بفضل الحريات الفردية وإعطاء المسؤوليات للأفراد، فإن المجتمعات المتسلطة أو الكليانية، تستعمر الأفراد باعتبارهم رعايا بكل ما تتضمنه هذه الكلمة من معاني الخضوع. إن الفرد في الديمقراطية مواطن وذات مستقلة. فهو شخص يعبر عن آماله ومصالحه، من جهة، ومسؤول متضامن مع الآخرين داخل مدينته، من جهة أخرى.

الديمقراطية والتعقد

• لا يمكن تعريف الديمقراطية تعريفا تبسيطيا. فسيادة الشعب-المواطن تستوجب، في الآن نفسه، الضبط الذاتي لتلك السيادة بواسطة الخضوع للقوانين، ونقل السيادة إلى المنتخبين. إن الديمقراطية تستدعي تقييدا ذاتيا لسلطان الدولة عبر فصل السلطات، وضمان الحقوق الفردية، وحماية الحياة الخاصة.

• من الواضح أن الديمقراطية تحتاج إلى إجماع أغلبية المواطنين، واحترام القواعد الديمقراطية. ولكنها تحتاج، أيضا، وفي الوقت ذاته، إلى التنوع، والمعاكسة، والمنافسة.

• لقد أبرزت تجربة الأنظمة الكليانية الخاصية الأساسية للديمقراطية، ألا وهي علاقتها الحيوية بالتنوع. فهي تفترض تنوع المصالح والأفكار وتغذيه. ويعني احترام التنوع أن الديمقراطية لا يمكن أن تماثل الديكتاتورية التي تمارسها الأغلبية على الأقلية. يجب أن تشمل الديمقراطية حق الأقليات والمعارضين في الوجود، وفي التعبير. يجب أن تسمح بالتعبير عن الأفكار الهرطقية والمنحرفة. وكما تلزم حماية مختلف الأنواع الحية، للمحافظة على المحيط الحيوي، يجب حماية تنوع الأفكار والآراء ومصادر الإخبار (الصحافة وغيرها من وسائل الاتصال) للحفاظ على الحياة الديمقراطية.

• وتحتاج الديمقراطية، كذلك، إلى صراعات الأفكار والآراء التي تستمد منها حيويتها وخصوبتها. لكن حيوية الصراعات وخصوبتها، لا يمكن أن تزدهر، إلا في إطار الخضوع للقاعدة الديمقراطية التي تنظم التناقضات، وتستبدل معارك الأجساد بمعارك الأفكار، وتحدد، بواسطة النقاشات والانتخابات، الفائز المؤقت في صراع الأفكار. ويجب على هذا الأخير أن يتحمل مسؤولية نتائج تطبيق أفكاره.

• هكذا، فإن الديمقراطية نسق سياسي معقد للتنظيم والتمدن السياسيين ؛ يستوجب الإجماع والتنوع والتصارع مجتمعين. فهي تغذي (وتتغذى) من استقلالية فكر الأفراد، ومن حريتهم في التعبير عن الرأي، ومن مواطنتهم ؛ كما تغذي (وتتغذى) من مثال الثالوث المكون من الحرية، والمساواة، والأخوة ؛ وهو ثالوث يستلزم بدوره صراعا خلاقا بين عناصره الثلاثة التي ترتبط فيما بينها بشكل لا يقبل الانفصال.

• الديمقراطية نظام سياسي معقد لأنها تعيش بفضل التعددية والتنافس والتناقض وتحافظ، مع ذلك، على وحدة المجتمع.

فهي تجسد، إذن، وحدة الوحدة والانفصال، وتقبل الصراعات التي تتغذى منها، وتستمد منها حيويتها باستمرار وبشكل فجائي أحيانا. إنها تحيا بفضل التعددية، بما في ذلك التعددية الموجودة بقمة هرم السلطة (الفصل، مثلا، بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية). يجب عليها صيانة تلك التعددية من أجل صيانة نفسها.

• ويساهم تطور التعقيدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تنامي النزعة الفردية، وفي ترسيخ ما يرتبط بهذه الأخيرة من حقوق فردية (حقوق الشخص والمواطن) وحريات وجودية، مثل الاختيار المستقل للزوج وللمسكن ولأوقات الفراغ.

الحوارية الديمقراطية

• يتضح أن كل الملامح الهامة للديمقراطية، تتسم بالخاصية الحوارية التي تجمع بشكل تكاملي عناصر متناقضة من قبيل الإجماع والصراع والحرية والمساواة والأخوة والجماعة الوطنية والتناقضات الاجتماعية والإيديولوجية. وتتوقف الديمقراطية، أخيرا، على الشروط التي تتوقف عليها ممارستها، مثل روح المواطنة، وقبول قاعدة اللعبة الديمقراطية.

• إن الديمقراطيات هشة. فهي تحيا بفضل الصراعات. لكن هذه الأخيرة قد ترهقها. ذلك أن الديمقراطية لم تعمم بعد على مجموع الكوكب الأرضي الذي ما يزال يتضمن بقايا الدكتاتوريات والأنظمة الكليانية للقرن العشرين أو بذور أنظمة توتاليتارية جديدة. وستظل مهددة خلال القرن الواحد والعشرين. وفضلا عن ذلك، فإن الديمقراطية القائمة ليست كاملة ؛ إنها ناقصة أو غير مكتملة.

• عرفت ديمقراطية المجتمعات الغربية مسارا طويلا. اتسم ذلك المسار بعدم

الانتظام في بعض المجالات، مثل حصول المرأة على المساواة مع الرجل داخل مؤسسة الزواج والشغل والوظيفة العمومية. لم تنجح الاشتراكية الغربية في دمقرطة التنظيم السوسيو-اقتصادي داخل مجتمعاتنا. فقد ظلت المقاولات عبارة عن أنظمة سلطوية وتراتبية، لم تتم دمقرطتها إلا جزئيا على مستوى القاعدة، بفضل اللجان الاستشارية أو النقابات. ومن المؤكد أن دمقرطة التنظيمات التي تقوم فعاليتها على الطاعة مثل الجيش ستبقى محدودة. لكن بإمكاننا التساؤل عما إذا كان من الممكن اكتساب فعالية أخرى، اعتمادا على مبادرة ومسؤولية الأفراد والجماعات كما حصل في بعض المقاولات. وكيفما كان الحال، فإن ديمقراطياتنا تتضمن عدة نواقص وثغرات. وهكذا، فإن المواطنين المعنيين لا يستشارون حول البدائل في مجال النقل، مثلا، (قطارات ذات سرعة كبيرة، طائرات ذات حمولة كبيرة، طرق سيارة الخ).

- ولا يتعلق الأمر بعدم الاكتمال الديمقراطي فقط. فهناك أيضا عمليات التراجع الديمقراطي التي تسعى إلى حرمان المواطنين من اتخاذ القرارات «معقدة» يجب ترك القرار فيها للخبراء)، والتقليص من كفاءاتهم، وتهديد التنوع، والحط من قيمة المواطنة.
- وترتبط عمليات التراجع هاته بتزايد تعقد المشاكل، وبالطريقة المشوهة التي تعالج بها تلك المشاكل: فانشطار السياسة داخل مجالات مختلفة يقلل من إمكانية تصورها مجتمعة، أو يحول دون تلك الإمكانية.

وفي الوقت نفسه، تم تجريد السياسة من خاصيتها السياسية، لتنصهر داخل الإدارة والتقنية (الخبرة) والاقتصاد، والفكر التكميمي *pensée quantifiante* (استطلاعات الرأي، إحصائيات). وبذلك تفقد السياسة المشتتة إمكانية فهم الحياة، والآلام، والعوز، والوحدة، والحاجات غير القابلة للتكميم. وتساهم كل هذه الأشياء في حصول تراجع ديمقراطي كبير، وإبعاد المواطنين عن المشاكل الأساسية للمدينة.

مستقبل الديمقراطية

- ستضطر ديمقراطيات القرن الحادي والعشرين إلى مواجهة مشكلة كبيرة ناجمة عن تطور الآلة الضخمة التي تترابط داخلها كل من التقنية والعلم والبيروقراطية. ولا تنتج هذه الآلة

الضخمة المعرفة والتوضيح فحسب، بل أيضا الجهل والغباوة. وهكذا، فإن تطور العلوم لم يأت بامتيازات تقسيم العمل فحسب، بل حمل معه أيضا سلبيات التخصص المفرط، وتجزئة المعرفة، ووضع الحواجز بين مجالاتها. لقد أصبحت هذه الأخيرة تحاط بالسرية أكثر فأكثر (لا يبلغها سوى الاختصاصين) ومجهولة الهوية (متمركزة ببنوك المعطيات، ومستخدمة لدى هيئات مجهولة الهوية لفائدة الدولة أساسا). و بالإضافة إلى ذلك، فإن المعرفة التقنية تبقى حكرا على الخبراء الذين تتحول كفاءتهم في مجال مغلق إلى قصور عندما تشوش تأثيرات خارجية على ذلك المجال، أو يطرأ عليه تغيير بفعل حدث جديد. وفي ظل هذه الشروط، يفقد المواطن حقه في المعرفة. صحيح أن له الحق في اكتساب معرفة متخصصة، عبر قيامه بدراسات لهذا الغرض. لكنه، لا يستطيع أن يمتلك وجهة نظر شاملة وصحيحة. لقد تم تجريده، على سبيل المثال، من كل إمكانية للتفكير في السلاح الذري ومراقبته. إن استخدام هذا السلاح موكول عموما لشخص رئيس الدولة الذي يقرر بشأنه بمفرده دون استشارة أية هيئة ديمقراطية منتظمة. هكذا، فكلما صارت السياسة تقنية، تراجعت الكفاءة الديمقراطية.

- ولا يخص هذا المشكل الأزمة أو الحرب وحدهما، بل يخص الحياة اليومية أيضا. لقد مكن تطور التقنية البيروقراطية الخبراء من الهيمنة في كل المجالات التي كانت، إلى وقت غير بعيد، من اختصاص النقاشات والقرارات السياسية.

- وقد ازدادت الهوة اتساعا بين العلم التقني المنغلق والمفرط في التخصص والمواطنين، مما رسخ الثنائية القائمة بين العارفين – الذين تظل معرفتهم مع ذلك، مجزأة وغير قادرة على بناء المعرفة وعلى تقديم تصور شمولي- والجاهلين، أي مجموع المواطنين. هكذا ينبثق شرخ اجتماعي جديد بين «طبقة جديدة» والمواطنين. ونفس الشرخ آخذ في التعمق بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة بخصوص النفاذ إلى تكنولوجيا الاتصال الجديدة.

- لقد تم إبعاد المواطنين من المجالات السياسية التي يستولي عليها "الخبراء" بشكل متزايد، كما أن هيمنة "الطبقة الجديدة" تعرقل، في الواقع، دمقرطة المعرفة.

- وفي ظل هذه الشروط، فإن اختزال ما هو سياسي في ما هو تقني واقتصادي، واختزال ما هو اقتصادي في النمو، وفقدان المعالم والآفاق، تؤدي جميعها إلى

إضعاف المواطنة، وإلى الانزواء داخل الحياة الخاصة، وإلى تناوب الخمول والتمردات العنيفة. وهكذا، تتلاشى الحياة الديمقراطية رغم وجود المؤسسات الديمقراطية.

في هذه الظروف، تطرح على المجتمعات التي اشتهرت بكونها ديمقراطية مشكلة ضرورة إعادة إحياء الديمقراطية، مثلما تطرح في أغلب بلدان العالم مسألة خلقها. إن كوكبنا يطالبنا بخلق إمكانية ديمقراطية جديدة على المستوى العالمي.

ويقتضي إحياء الديمقراطية من جديد مواطنة جديدة. وتستلزم هذه الأخيرة بدورها إعادة إحياء التضامن/المسؤولية، أي تطور الأنتربو-إتيقا[2].

حلقة التفاعل بين الفرد والنوع: تعليم المواطنة الأرضية

- توطدت الرابطة الإتيقية بين الفرد والجنس البشري منذ فجر الحضارات. وقد أعلن الكاتب اللاتيني **طيرونس** في القرن الثاني قبل الميلاد، على لسان أحد شخوص مؤلفه "جلاد نفسه"، ما يلي : " أنا إنساني ولا شيء مما يميز الإنسان غريب عني».
- غير أن الإتيقا الثقافية المتنوعة والمنغلقة، قد عملت على إخفاء هذه الأنثربو-إتيقا، وإضعافها، وإضفاء الغموض عليها. ومع ذلك، فإن الديانات الكونية الكبرى لم تكف أبدا عن صيانة تلك الإيتيقا التي انبثقت، من جديد، من داخل الإتيقات الكونية والإنسانية، وحقوق الإنسان، والإلزام الكانطي. لقد سبق لكانط أن قال إن الغاية الجغرافية النهائية لكوكبنا، تفرض على سكانه مبدأ الضيافة الكونية، والاعتراف بحق الآخر في عدم معاملته بوصفه عدوا. وابتداء من القرن العشرين، أصبحت وحدة مصير سكان الكرة الأرضية تفرض علينا التضامن بشكل حيوي.

الإنسانية باعتبارها مصيرا كونيا

- تسمح وحدة المصير الكوني بالنهوض بهذا الجزء من الأنثربو-إتيقا الذي يهم العلاقة بين الفرد في خصوصيته والجنس البشري في كليته. يجب عليها أن تعمل من أجل تطور الجنس البشري إلى إنسانية (مع حفاظه على هيأته البيولوجية – التناسلية)، أي إلى وعي مشترك، وإلى تضامن كوني للنوع البشري.
- لم تعد الإنسانية مجرد مفهوم بيولوجي، وإن كانت لا تنفصل عن الفلكة الإحيائية. لم تعد مفهوما بدون

جذور، لأنها تجذرت داخل "وطن" هو الأرض. والأرض وطن مهدد. ولم تعد الإنسانية مفهوما مجردا. إنها واقع حيوي لأنها مهددة لأول مرة بالموت، وهي ليست مفهوما مثاليا فحسب ؛ لقد أصبحت موحدة المصير. والوعي بوحدة المصير هذه هو وحده القادر على خلق وحدة الحياة. إن الإنسانية هي، من الآن فصاعدا، مفهوم إتيقي. فهي ما يجب تحقيقه من قبل الجميع، داخل كل واحد منا.

- وأمام تعرض الجنس البشري لتهديد التدمير الذاتي، فإن الإلزام الأخلاقي أصبح كالتالي : أنقذوا الإنسانية عبر تحقيقها.

أكيد أن الهيمنة والاضطهاد والهمجية الإنسانية ما تزال قائمة على كوكبنا، وتتفاقم باستمرار. ويتعلق الأمر، هنا، بمشكلة تاريخية أساسية لا يوجد لها حل قبلي. إن عملية متعددة الأبعاد تروم إضفاء طابع حضاري على كل واحد منا، وعلى مجتمعاتنا، وعلى الأرض قاطبة هي وحدها القادرة على معالجتها.

ومن الممكن أن تؤدي سياسة خاصة بالإنسان[3] وبالحضارة[4]، في ارتباط مع إصلاح الفكر والأنثربو-إتيقا، والإنسانية الحقيقية، والوعي بالأرض من حيث هي موطن، إلى التقليص من حجم الوضاعة في هذا العالم.

- هكذا، فإن مقصدنا الإتيقي والسياسي، يقتضي تطور العلاقة المتبادلة بين الفرد والمجتمع في معناها الديمقراطي، والعلاقة المتبادلة بين الفرد والنوع، بمعنى تحقيق الإنسانية، أي التطور المتبادل لعناصر الثالوث : فرد، مجتمع، نوع. ونحن لا نتوفر على مفاتيح من شأنها فتح أبواب مستقبل أفضل، ولا نعرف طريقا مرسومة سلفا، لأن "الطريق ترسم أثناء السير" كما يقول **أنطونيو مشادو**. لكن بإمكاننا الإعلان عن غاياتنا وهي : الاستمرار في عملية أنسنة الإنسان من خلال العمل من أجل تحقيق المواطنة الأرضية داخل مجتمع كوني.

إحالات بيبليوغرافية

1 Edgard Morin, «Les sept savoirs nécessaires», Revue du MAUSS, n° 28, 2006, p. 57 – 69.

2 قد يتساءل المرء عما إذا كان من الممكن أن تكون المدرسة، عمليا وواقعيا، مختبرا للحياة الديمقراطية. أكيد أن الأمر سيتعلق هنا بديمقراطية محدودة، لأن اللامساواة المبدئية بين من يعرفون ومن يتعلمون لا يمكن أن تلغى. ومع ذلك، لا يمكن للسلطة أن تكون مطلقة (وهو ما تتطلبه، على كل حال، الاستقلالية التي تكتسبها فئة من المراهقين). فمن الممكن إقرار قواعد لتدبير ومراقبة القرارات التي تعتبر اعتباطية. ولكن يتعين، وبالخصوص، أن يكون القسم فضاء لتعلم النقاش القائم على المحاججة، وفهم تفكير الغير، والإنصات، واحترام أصوات الأقلية والمنحرفين. وبذلك سيلعب التعلم والفهم دورا رئيسيا في تعلم الديمقراطية.

3 cf. Edgar Morin, *Introduction à une politique de l'homme*, Paris, Le Seuil, Nouvelle édition, 1999.

4 cf. Edgar Morin et Samir Naïr, *Politique de civilisation*, Paris, Arléc, 1997.